الأشواك في طريق المتعلمين

قبل نصف قرن من الزمان نشرت الوقائع المصرية منشورًا أصدره «ديوان المعارف» جاء فيه: «إن بعض التلاميذ يغادرون المدارس قبل حصولهم على إتمام الدراسة الابتدائية، ثم يتقدمون إلى النظارات والمصالح والإدارات؛ طالبين تعيينهم في وظائف الحكومة السنية فتعينهم، وديوان المعارف يرجو من النظارات والمصالح والإدارات أن تتأكد من إتمام هؤلاء التلاميذ للدراسة الابتدائية قبل تعيينهم، ويمكن الرجوع إلى الديوان في ذلك»!

كان هذا قبل نصف قرن أو أكثر قليلًا، واليوم يذرع الحاصلون على الشهادات العالية كل شبر من أرض الدواوين والطرق المؤدية إليها، ويرجو ويلحفون في الرجاء، ويتقدمون بالوسائط والشفاعات ليعينوا في وظائف دون ما تخصصوا له السنوات الطوال، فلا يفوز بها إلا السعداء، أو من يظنون أنهم بالوظيفة سعداء.

وقد كثرت الأشواك في طريق التعلم وفي طريق العمل، وتعددت الحواجز التي تعترضها بدرجة لابد من التعاون على تقليل حدتها، وإفساح الطريق أمام الجيل الجديد، ليتعلم ثم ليعمل، حتى لا يصبح النشء ثروة معطلة تضيع على الأمة في الحاضر القريب والمستقبل البعيد.

أول ما يعترض الناشئة عقبات التعليم، فليس كل راغب في التعليم بقادر عليه، وليس كل قادر عليه بواجد مكانه في المدرسة التي يرغب في اللحاق بها، وليس كل من يجد مكانه المرغوب يلقى فيه من وسائل التعليم والإعداد ما يكافئ نفقات التعليم الباهظة وسنى العمر الطويلة التي يبذلها في طور الدراسة.

وترجع عدم القدرة على التعليم إلى سببين رئيسين:

السبب الأول– طول مدة الدراسة حتى في المدارس الصناعية المفروض أنها تسد حاجة السوق من الصناع العاديين فأقصر مدة يقضيها الطفل اليوم ليحصل على نوع من التعليم هي عشر سنوات في التعليم الصناعي والمتوسط، وخمس عشرة في التعليم العالي إلى درجة الليسانس أو البكالوريوس فحسب.

وإذا جاز أن تطول مدة التعليم الجامعي إلى هذا الحد، فإن مدة التعليم الصناعي والمتوسط لا يجوز أن تمتد إلى هذا المدى الطويل، إذ الغرض منها هو الإعداد الحرفي لا التخصص، والإعداد الحرفي يقوم على المرانة العملية أكثر مما يقوم على الدراسة النظرية، فيمكن لو خصص معظم الزمن لهذه المرانة أن يختصر ربع هذه المدة أو خمسها على أقل تقدير.

ولا نذهب بعيدًا في ضرب الأمثال بالبلاد الأجنبية، فبين ظهرانينا في مصر مدارس للجاليات الأوروبية بعضها لا تتجاوز مدّة الدراسة بها سبع سنوات يخرج بعدها الطالب مهيئًا أحس تهيئة لتلبية حاجة السوق العملية في دور الصناعة وفي المنشآت المالية والتجارية، وطلابها يفوقون في الاستعداد العملي طلابنا الذين قضوا عشر سنوات أو أكثر في دور الدراسة.

وطول مدة الدراسة عندنا يقعد بالكثيرين عن التعلم أو عن مواصلة الدرس ممن تعجز مواردهم عن الإنفاق، أو ممن يستعجلون العمل لظروف شخصية أو عائلية.

والسبب الثاني – هو كثرة النفقات المدرسية التي يعجز عنها الكثيرون – في هذا المدى الطويل– والمجانية عندنا محدودة بنسبة خاصة لا تتجاوز عشرة في المائة، وهي نسبة ضئيلة بالقياس إلى الأمم التي تعم المجانية فيها ما يسمى التعليم العام، مما يجعل التعليم في مصر ميزة للأغنياء، ويحرم منه أبناء الطبقات الفقيرة.

من تجاوز الواقع إلى الخيال أن نطالب الخزانة المصرية باحتمال هذا العبء في ظروفها الحاضرة، ولكن هذا لا يعفي الدولة من التفكير في عاقبة هذه الحال التي تؤدي إلى خلق نظام الطبقات، حين يصبح المتعلمون جميعًا من الطبقتين الوسطى والراقية، وتنبذ الطبقة الفقيرة وتوصد المدارس في وجوهها نتيجة عجزها عن أداء النفقات الباهظة.

ويبدو –بإزاء هذا– ألا مفر للدولة من أن تفكر في فرض ضرائب خاصة للتعليم على رؤوس الأموال الكبيرة، حتى تستطيع أن تخفض نفقات الدراسة كلها أو بعضها عن عاتق العاجزين، فتضمن بذلك انتشار التعليم في كافة الأوساط؛ وتجانس العقلية بين كل الطبقات، والتعليم الإلزامي وحده لا يكفي في تحقيق هذا الغرض الذي تتوقف عليه صحة الحياة

الديمقراطية وسلامة النظام البرلماني في البلاد، بل الذي يدعو إليه حسن الاستغلال لجميع قوى الشعب، وعدم تعطيل القسم الأكبر منها وتقييده بقيود الجهل.

والإنصاف يقتضينا بعد ذلك أن نقول: إن جهود الحكومة كائنة ما كانت لا تستطيع أن تنهض بهذا العبء، فلابد من الجهود الشعبية التي قامت بمعظم المهمة في إنجلترا وسواها من الأمم، فقد نهضت بتبعة التعليم الشعبي العام، كما نهض الأفراد الخيرون بمعاونة النابغين الذين تقعد بهم مواردهم عن متابعة الدرس وتكفلت بهم الوصايا والأوقاف الخيرية.

والاتجاه بالإحسان إلى التعليم هو ما ينقصنا في مصر، فقد اعتدنا أن نتوجه به إلى جهات أخرى من البر، كبناء المساجد والزوايا والتكايا، وكل ذلك حسن ومطلوب، ولكن التعليم أصبح من وجوه البر العصرية؛ التي يحبذها الدين كما يحبذ بناء المساجد والمبرات الخيرية الأخرى.

فإذا تجاوزنا المقدرة على النفقات والصبر على طول مدة الدراسة، نجد أمام المتعلم عقبة أخرى، وهي أنه لا يضمن الحصول على مقعد في الدراسة التي يرغبها.

وفي كل عام نواجه مشكلة ذات شعبتين، الأولى وهي الأسهل: أن كل تلميذ يحصل على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية لا يجد مكانه مهيأ في المدارس الثانوية أو المدارس الصناعية والزراعية والتجارية، والثانية، وهي الأصعب: أن كل طالب يحصل على شهادة إتمام الدراسة الثانوية لا يجد مكانه مهيأ في إحدى كليات الجامعة التي أعد نفسه لها.

والمشكلة بشعبيتها غير مفهومة، ولا يجوز أن تقبل فيها المعاذير، ولابد لوزارة المعارف أن تهتدي فيها إلى حل حاسم؛ يعفيها من هذه الضجة التي تتكرر كل عام؛ بل يعفي سمعتها من الاتهام بأنها تسير على غير سياسة مرسومة والمفروض أنها ترسم سياسة المستقبل بإشرافها على التعليم!

يجب أن يوجد التناسق بين عدد من تحويهم المدارس الابتدائية، وبين عدد من تتسع لهم المدارس الثانوية والصناعية والزراعية والفنية، ثم يجب التناسق التام بين عدد طلاب المدارس الثانوية وبين عدد الأماكن في كليات الجامعة والمدارس العالية.

وسواء أكان هذا التناسق تصاعديًا، بمعنى أن تحدد المقاعد على حساب من تضمهم المدارس الابتدائية، أم تنازليًا، بمعنى تحديد المقاعد في هذه المدارس على حساب من تتسع لهم المراحل التالية، سواء أكان هذا أم ذاك فلابد من إيجاد هذا التناسق، ولابد أن تشعر وزارة المعارف بهذا النقص في النظام الشكلي لكيانها ما لم تحصل على هذا التناسق في معاهد العلم جميعًا.

وبطبيعة الحال نحن نشير بالتناسق التصاعدي حتى لا نضع العراقيل في سبيل انتشار التعليم، إذ أن عدد المتعلمين عندنا منخفض النسبة لدرجة مزرية بالقياس إلى الأمم المتمدنة، فتحديد التعليم بطاقة المدارس والمعاهد العالية، فيه تضييق كبير وتعويق لخطوات التعليم.

ولكننا –مع هذا– لا نجد بدا من التناسق التنازلي– إذا لم تستطع الدولة أن تلجأ إلى التناسق التصاعدي لأن له على الأقل مزية الاستقرار والنظام، وتجنب الفوضى والتخبط والضجة الخالدة كل عام.

وقد كتب حضرة صاحب العزة عبد الرزاق السنهوري بك وكيل وزارة المعارف كلمة في هذه المجلة تضمنت رأيًا معينًا في تنسيق التعليم بمصر هو: «أن يكون التعليم وثيق الاتصال بالمرافق العامة الاقتصادية، وأن يكون توجيه التعليم بحيث يتمشى مع نمو مرافق البلاد، فتجد هذه الجيوش المتعطلة من المتعلمين الميادين الاقتصادية التي تعمل فيها، فنرى كل متعلم يعمل لنفسه فيكسب قوته، ويعمل لوطنه فيعلي شأن البلاد بالزيادة في قواها المادية والاقتصادية، ويحسن أن يوجه التعليم بحيث تتحول الكثرة من المتعلمين لا إلى التعليم الجامعي، بل إلى التعليم الفني المتوسط من مدارس تجارية وزراعية وصناعية، موجود بعضها الآن، وينبغي استحداث البعض الآخر، ومن هذه المدارس التي يجب أن تنتشر في جميع البلاد يتخرج الجنود في الميادين الاقتصادية المتنوعة، أما القلة المنتخبة من المتعلمين فهذه هي التي توجه إلى التعليم العالي، على أن ينتقي الطلبة الصالحون، فلا يلقى بال إلى كثرة العدد وحشد الآلاف من الطلبة في هذه الكليات، بل يعني يوجه خاص بصلاحية الطالب لتلقي التعليم العالي، حتى تجد البلاد حاجتها من الفنيين الذين يستطيعون استغلال الثروة المصرية استغلالًا كاملًا».

وهذا رأي عملي جيد، وقد يساعد تنفيذه على حل المشكلة التي نحن بصددها وإيجاد التناسق بين خطوات التعليم المتتابعة على وجه من الوجوه، إذ يخفف الضغط على المدارس الثانوية ثم في المرحلة التالية على الكليات والمدارس العالية، وصاحب هذا الرأي هو الوكيل الأصيل لوزارة التعليم فيحسن أن يعمل على تنفيذه من الآن، وفي الوقت متسع قبل العطلة الصيفية، وقبل أوائل العام الدراسي؛ وقبل الضغط والضجة المعتادين في كل عام.

فإذا تجاوزنا عن هذه الناحية وتلك من عقبات التعليم، نجد وراءهما عقبة أخرى أهم منهما معًا، تلك أن كل من يجد مكانه الذي يريد، لا يجد من وسائل الإعداد ما يؤهله للكفاح العملي في الحياة، وهذه مسألة شائكة ومتشعبة الأطراف، ووجوه النقص في مرحلة إعداد الشبان كثيرة تستغرق هذا المقال وعدة مقالات أخرى حين يراد تشريحها جميعًا، ولكن ثلاثة من وجوهها هي أبرزها كلها، فنكتفي بالحديث عنها باختصار:

(الوجه الأول) أننا لا نراعي في هذه المرحلة تلبية حاجة السوق والمرافق العامة، ولا نعتمد على الإحصاء لمعرفة قدرة المرافق العملية على الاستيعاب، ومدى حاجتها الحاضرة والمستقبلة للأنواع المختلفة من الثقافات والكفايات، للتوفيق بين العرض والطلب فبينما «تبلغ نسبة من تعدهم مصر لدراسة الحقوق والتجارة أكبر مما تعده بريطانيا العظمى ذات الثروة الهائلة والتجارات العظيمة» كما يقول صاحب العزة مراقب مصلحة العمل، لا نعني بدرس اللاسلكي والراديو والسينما وهي مرافق الحاضر والمستقبل، وبينما تخرج المدارس الأجنبية من يلبون حاجة الدوائر المالية والتجارية من إتقان اللغة الفرنسية والكتابة على الآلة الكاتبة، تخرج المدارس المصرية من لا يتقنون لغة السوق ولا يجيدون استخدام هذه الآلة الضرورية في المحال التجارية، وما هذا وذلك إلا مثلين لهما نظائر كثيرة في هذا المجال.

(الوجه الثاني) أننا لا نعني بالتدريب العملي –حتى المدارس الصناعية العملية– بقدر ما نعني بالجانب النظري وحشو أذهان الطلاب بالمعلومات والنظريات، وبينما يخرج الطالب من المدارس الأجنبية مستعدًا للعمل فورًا بسبب كثرة أوقات التدريب العملي أثناء الدراسة، يخرج الطالب المصري وهو في حاجة إلى قضاء فترة في التدريب، فتحاول دور العمل أن تمنحه في هذه الفترة أجورًا مخفضة أو أن تشغله بالمجان، فإما أن يرفض فتضيع عليه فرصة العمل، وإما

أن يقبل فتضيع عليه هذه الفترة من حياته، وكان أولى أن يوفرها بالتدريب العملي داخل المدرسة.

وقد يحتج على هذا بأن مدة الدراسة لا تكفي؛ والواقع أن هذه حجة مردودة، فمدة الدراسة أطول مما ينبغي كما ذكرنا أنفًا، ولكن العلة كامنة في حب المعلومات النظرية وإيثارها على المرانة العملية، على أنه يستطاع التغلب على هذه العقبة من طريق آخر، إذا اتفقت المدارس مع الورش ودور العمل الخارجية على أن يتدرب التلاميذ هناك في أثناء الدراسة بلا مقابل، أو بمقابل قليل مما يعطي «لصبيان» المحل.

وهي بهذا تصيب هدفين في آن واحد: فتكسب طلابها المرانة العملية، وتعقد الصلة بينهم وبين السوق منذ أيام الدراسة، وقد تعين بعضهم على نفقاتها بالأجور الصغيرة التي ينالونها حتى إذا أتموا دراستهم لم يحتاروا في اختيار الطريق العملي، إذ هم بها خبيرون من قبل أيام التلمذة والتمرين.

وقد نجحت مثل هذه التجربة في المدارس المعروفة باسم «مدارس جاكسونفيل» بأمريكا، فما الذي يمنع تجربتها في مصر في حدود ضيقة، حتى إذا نجحت عممت في جميع المدارس الفنية العملية.

(الوجه الثالث) وهو أهم الوجوه جميعًا، أننا لا نعني أقل عناية بتكوين شخصية الطالب وتنمية قوة المغامرة والابتكار في نفسه، والنجاح في الحياة العملية لا يعتمد على النبوغ وتحصيل المعلومات مثلما يعتمد على الشخصية والميل إلى الابتكار والتجديد.

ومن أهم مكونات الشخصية الأخلاق القويمة، ولا تغني بالأخلاق الناحية السلبية منها بل نعني النواحي الإيجابية كقوة الإرادة وصلابة العزيمة والتفاؤل والاتزان والشجاعة الأدبية والتسامح والصدق والأمانة والمرونة والبشاشة والعطف وحب القراءة والتجديد... إلى آخر هذه القائمة التي لا نلقى بالنا إلى شيء منها في مرحلة الدراسة.

ومن الإنصاف أن نقول إن الجانب الأكبر من هذه الصفات يتكون في البيت والاسرة؛ ولكننا في وضع اجتماعي يحتم على المدرسة أن تنهض بالعبء كله، وهي مع هذا لا تحاول النهوض بشيء منه مطلقًا.

ومن المشاهدات التي تتكرر دائمًا أن نرى الشاب المصري متفوقًا في مرحلة الدراسة على زملائه الأجانب حين يجتمع معهم، حتى إذا غادروا المدرسة وجدناهم يتفوقون عليه في ميدان النشاط العملي، ومرجع ذلك إلى الشخصية وإلى التكوين الخلقي.

وبينما يخرج الطالب المصري من المدرسة وقبلته دواوين الحكومة المأمونة الرتيبة، يخرج الطالب الأجنبي ووجهته الشركات والمصانع والبنوك، أو يتجه إلى المغامرة في أعمال حرة مبتكرة يهديه إليها ما نشأ عليه من المغامرة وروح الابتكار.

وقد ذكر زعيم مصر الاقتصادي المغفور له محمد طلعت حرب باشا مثلًا لقوة هذه الروح في مقال كتبه بهذه المجلة في عددها الثاني من سنتها الأولى جاء فيه!

يطيب لي أن أضرب المثل بأخوين لهما من هذه الصفات حظ وافر، وقد أديا لوطنهما أجل الخدمات، هذان الرجلان هما جول سيجفريد وزير التجارة في فرنسا سابقًا، وأخوه جاك سيجفريد.

ولد هذان الأخوان في الألزاس وتعلمًا تعليمًا بسيطًا وعملًا في مكتب أبيهما، وكان تاجرًا في ميلوز، فرأيا كيف يكسب الوسطاء الأجانب في نقل الأقطان من وراء الإقيانوس إلى الألزاس، فانتقل أحدهما إلى الهافر والآخر إلى الهند، وأسسا محل تجارة لهما، وصار يوردان القطن لأبيهما ولغيره من التجار، حتى اغتنى أبوهما وصار ذا ثروة واسعة.

ولقد أدركا عندئذ أنهما لو كانا تعلما مبادئ التجارة في مدرسة نظامية لهانت عليهما مشقات العمل والتعاريج الكثيرة التي مرا بها حتى تم لهما النجاح في حياتهما، فاقترحا على محافظ مدينة ميلوز تأسيس مدرسة للتجارة فيها تكون نموذجًا لمدارس أخرى تنشأ على منوالها في بعض مدن فرنسا، وشفعا اقتراحهما بمبلغ مائة ألف فرنك لتنفيذ الفكرة، وبذلك أسست أول مدرسة للتجارة ونجحت نجاحًا باهرًا، ولما وقعت حرب السبعين ودخلت ميلوز تحت السيادة الألمانية، نقلت المدرسة على ليون، ثم رحل الأخوان إلى الهافر وأسسا مدرسة تجارة أخرى ومنحاها مائة ألف فرنك مرة أخرى».

وقد كانت حياة طلعت حرب نفسه مثلًا عظيمًا لما يمكن أن تصنعه الشخصية القوية والتربية القويمة اللتين تغفل شأنهما في مدارسنا، ونوجه العناية كلها للتفوق العلمي الذي لا يساوي شيئًا بغير الشخصية والأخلاق.

تلك أشواك الطريق في مرحلة الإعداد والتعليم، فما هي أشواك الطريق في مرحلة التوظف والعمل؟ إن هذه من تلك، وإن انحرفت عنها في بعض الأحيان.

فالشوكة الأولى هي حب الوظائف الحكومية على وجه خاص، والوظائف الرتيبة التي لا مغامرة فيها على وجه عام، ومنشأ حب الوظيفة الحكومية معروف فيما سبق من مرحلة الإعداد؛ ولكن له أسبابًا أخرى كامنة في عقلية المجتمع المصري، نشأ بعضها من الوراثة التاريخية منذ أيام الفراعنة حيث اعتاد الناس أن ينظروا لموظف نظرة إكبار وإجلال، لأنه حائز لرضا الفرعون ابن الشمس وسلسل الآلهة، ونشأ بعضها الآخر من الأبهة التي أحاط الحكام بها أنفسهم، والسلطة التي يتمتعون بها في وسط البائسين المقهورين من المحكومين، فكان هم كل والد أن يرجوا في أبنه موظف الغد، حتى يستمتع بالأبهة والجاه والسلطان.

ولابد من تعديل أساسي في عقلية المجتمع بكل وسائل القدوة والدعاية، فللشبان بعض العذر في طلب الوظيفة الحكومية، وهم يرون المجتمع كله مجمعًا على احترام صاحبها والثقة به وتفضيله في الزواج وغير الزواج، ولا سيما إذا وافقت الوظيفة هوى آخر في نفوس الشبان يتفق مع نشأتهم العقلية وعجزهم عن الكفاح والمغامرة.

وقد كان من جراء انصراف شبابنا إلى الوظائف الحكومية أن أفسحوا الطريق أمام الأجانب لوظائف الشركات والأعمال المالية، ولا سيما أن هؤلاء قد يفوقونهم في الاستعداد العلمي والعملي لشغل هذه الوظائف فوق ما يجدون من إيثار بني جنسهم لهم وهم المستولون على النشاط الاقتصادي في البلد مما سيجيء عنه الكلام بالتفصيل.

وكان من جراء انصراف شبابنا إلى الوظائف عامة سواء أكانت في الحكومة أم الشركات والبنوك أن تركوا مجال المغامرة والابتكار خاليًا كل الخلو أمام العناصر الأجنبية، وهو مجال الربح الحقيقي والغنى الواسع والثروة العريضة.

وهناك مجالات مجهولة للشبان المصريين في قلب بلادهم، وقد أعجبنا بكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جمال العبد في مجلة الاثنين جاء فيها بعض الأمثلة لتلك المجالات المجهولة، نقتطف منها ما يلي:

«خذ مثلًا، تركيب المصاعد (الأسانسير) وتعهدها في مصر، كان وقفًا على الإيطاليين، فلم يكن يستطيع مصري أن يستورد واحدًا منها أو يتكفل بإصلاحه، حتى اعتقل هؤلاء الإيطاليون وتقدم بعض المصريين في ذلك الميدان.

ومصايد الإسنفج، مَنْ المصريين يفكر في أن بلاده تحوي ثروة طائلة من صيد الإسفنج؟

جماعة من الإيطاليين واليونانيين اختصوا بهذا العمل، فهم يؤجرون تلك المصايد من الحكومة المصرية بنحو ٥٠٠٠ جنيه في العام، وتدر عليهم أكثر من ٥٠.٠٠٠ جنيه.

أعظم من هذا صيد الأسماك بالطرق الحديثة، أعني بطريق البواخر، وحسبك أن تعلم أن إيراد هذه المصايد للحكومة يبلغ نحو ٨٠٠.٠٠٠ جنيه، فيأخذها جماعة من الإيطاليين وتبلغ أرباحهم منها في العام ٥٠٠.٠٠٠ جنيه.

والفوسفات، قد يظن الكثيرون أن ليس في مصر هذا الصنف، ولكن توجد منه في ساحل البحر الأحمر مناجم يستغلها جماعة من الإيطاليين وتدر عليهم أرباحًا تقدر بمئات ألوف الجنيهات.

وقس على ذلك البترول والمنجنيز والنقل النيلي، فهذه كلها صناعات ليس للمصريين وجود فيها، وهي تدر مئات الألوف من الجنيهات في كل عام.

وأهم من ذلك وأعظم، هذه التوكيلات.. ترى في بناية متواضعة مكتبًا يتألف من حجرتين أو ثلاثة على الأكثر، وصاحب هذا المكتب استطاع أن يكون متعهدًا لطائفة من المصانع في بلاد الغرب... فلا يباع شيء من إنتاج هذه المصانع في أي مكان من مصر أو الشرق حتى يكون له نصيب فيه.

عشرات من مكاتب التوكيلات يمر بها المصريون فلا يجذبهم إليها سوى الفرجة على الصور المعقة في واجهاتها... وفي داخل هذه الأماكن يجري النشاط إلى غايته، ويفوز صاحبه بعشرات الألوف من الجنيهات كل عام ربحًا صافيًا».

والشوكة الثانية في طريق العمل هي الوضع الاقتصادي في مصر، هذا الوضع الذي جعل استثمار الأموال المصرية محصورًا في الغالب في دائرة الزراعة دون الصناعة والتجارة وجعل لرؤوس الأموال الأجنبية المجال الأكبر في الاستغلال الصناعي والتجاري والمالي.

فهذا الوضع جعل دوائر الأعمال المصرية البحتة، أو المصرية المشتركة، ضيقة محدودة لا تستوعب إلا عددًا قليلًا من المتعلمين المصريين، ولولا بنك مصر وشركاته تلك المدرسة الاقتصادية العظمي لما كان للمصريين مجال للعمل الحر.

ولكن بنك مصر وشركاته والشركات القليلة الأخرى التي للمصريين فيها نفوذ لا تمثل إلا جانبًا صغيرًا جدًا من رؤوس الأموال ومن مجال الأعمال، وبينما رؤوس أموال الشركات الأجنبية الكبيرة تبلغ نحو تسعين مليونًا من الجنيهات، نجد رؤوس أموال الشركات المصرية الكبيرة لا تتجاوز أربعة ملايين.

وعلى ذلك ضاق المجال بالنسبة للشبان المصريين الذين يولون وجوههم شطر وظائف الشركات راغبين فيها رغبة صحيحة، أو مرغمين لأن أبواب الحكومة موصدة أمامهم، وستبقى هذه الحالة قائمة إلى أن يفتح الله على المصريين الأغنياء، فيجدوا لأموالهم مستغلًا غير الأعمال الزراعية وغير إيداعها في البنوك بفوائد ضئيلة.

ولم تساعد الشركات الأجنبية مساعدة تذكر على تفريج أزمة المتعطلين، ولم تقابل كرم الضيافة وحسن الرعاية والتسهيلات العظيمة التي لا تجد لها نظيرًا في أية أمة أخرى، لم تقابل ذلك كله بما يستحقه من إفساح المجال لشبان البلاد وتدريبهم على الأعمال التجارية والمالية في منشآتها.

فهي باستمرار تفضل الشبان الأجانب على أبناء البلاد، كما أنها تستخدم لغة غير لغة البلاد الرسمية في دفاترها ومكاتباتها، وتتطلب من الشبان المصريين أن يتقنوا هذه اللغات الأجنبية إلى درجة ليس من المعقول أن تتوافر لهم ثم تحتج بحجة أخرى غير ضعفهم في

اللغات، وهي نقص كفايتهم العلمية والعملية وعدم استعدادهم للتدرج في العمل والمرتب إذ يطلبون أعمالاً رئيسية ومرتبات عالية.

وبعض هذه الحجج صحيح وعلينا أن نهتم بمعالجته في دور الدراسة كما أشرنا على ذلك من قبل، ولكن كثيرًا من هذه الحجج مفتعل ومبالغ فيه بقصد إقصاء الشبان المصريين عن نواحي النشاط الأجنبي، وإذا جاز أن تقبل كل المعاذير فلا يصح أن تقبل –إلى ما لا نهاية– حجة الضعف في اللغات، فلغة البلاد لابد أن تستعمل وتسود، وكل ما يمكن من التسامح في هذه المسالة يكون في التدرج وضرب أجل مناسب لإحلال اللغة القومية في جميع الدفاتر والمكاتبات محل اللغات الأجنبية، وهذا منتهى الفكر والتسامح الذي لا يسمح به بلد آخر في جميع أنحاء العالم.

ومن مصلحة الجميع أن يقال للشركات الأجنبية منذ الآن: إن الوضع الحالي لا يمكن دوامه إلى الأبد، وإن للتسامح حدودًا إذا تجاوزها كان تفريطًا لا يجرؤ أحد من حكام هذه المملكة على التمادي فيه، وأن على إدارات هذه الشركات أن تستعد رويدًا رويدًا لتغيير أوضاع التوظف ولغة المكاتبات حتى لا تفاجأ ولا ترتبك أعمالها حين يحتم ضغط الرأي العام وحركة التعطل في البلد، أن تلجأ الحكومة إلى سلاح التشريع، وسيأتي هذا اليوم بلا مراء.

والشوكة الثالثة في طريق العمل هي القيود المالية والصحية والقانونية، التي تغل أيدي المتخرجين عن المغامرة في الأعمال الحرة.

فأما القيود المالية فتتجلى في صعوبة الحصول على السلف الصناعية لابتداء الأعمال، وحتى اليوم لم تخرج إلى حيز التنفيذ فكرة إنشاء بنك التسليف الصناعي، ولا تزال وزارة التجارة والصناعة هي التي تتولى إجراءات منح السلف الصناعية في دائرة محدودة، وليس هذا من عمل الوزارات، بل هو من صميم عمل البنوك لضمان السرعة والدقة والخبرة بهذه العمليات.

وأما القيود الصحية والقانونية فتتجلى في الاشتراطات الشديدة التي تطب ممن يهمون بفتح محال صناعية، في حين أن كثيرًا من المصانع القائمة لا تتوافر فيه هذه الشروط، بل هي مغاور ومقابر للأحياء ومباءات وبؤر قذرة للعمال، والقائمون بها هم من الأجانب الذين يمتصون دماء

هؤلاء الأشقياء، وفي العدد الفائت وصف مفزع لحالة بعض عمال السماد في أبي السعود للأستاذ محمد عبد الكريم.

وكذلك تتجلى هذه القيود في تعدد جهات الاختصاص التي يلجأ إليها طالب الترخيص من وزارة الصحة إلى وزارة التجارة والصناعة إلى المحافظة إلى إدارة الرخص إلى وزارة المالية في بعض الأحيان وضياع الوقت وتكبد النفقات، وكثيرًا ما يؤدي ذلك كله إلى وقف العمل به ابتدائه أو قبله.

وحين تزول هذه القيود المبالغ فيها يجد الشبان ما يشجعهم على التفكير في الأعمال الحرة التي يضطرهم إليها ضيق مجال الأعمال الوظيفية، أو يغريهم بها حب الكسب وشهوة الاستقلال.

* * *

هذه وتلك هي الأشواك الظاهرة في طريق التعلم وفي طريق العمل، وعلينا أن نزيلها أو نخففها قبل أن نلوم الشبان على التواني، وقبل أن نيأس ونتشاءم من المستقبل، وقبل أن نفكر في تحديد عدد المتعلمين، ونحن أحوج ما نكون إلى زيادتهم باطراد.

علينا أن نأخذ بأيدي شبان الجيل، فنعدهم في دور الدراسة الإعداد القويم، ونسن القوانين الملزمة لأصحاب العمل باستخدامهم متى صلح إعدادهم، ونسهل لهم عمليات التمويل حين يعتزمون تجربة مواهبهم وحظوظهم منفردين.

ذلك أن مشكلة الشبان هي مشكلة الوطن، ومشكلة الحاضر والمستقبل، ومن لغو الكلام وتحصيل الحاصل أن نقول: إن كيان المجتمع يتأثر تأثرًا بهذه المشكلة وإن المستقبل سيجسمها ويبرزها، إذا لم نسارع منذ اليوم لعلاجها في جميع مراحلها(١).

---

(١) مجلة الشؤون الاجتماعية ١/ ١٩٤٢.